



البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2017

Monetary Policy Report

Central Bank of Iraq

Annual Report 2017

Statistic & Research Department

<http://www.cbi.iq>

محتويات التقرير

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
تطورات عرض النقد	2-1
عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)	1-1
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)	2-2
العوامل المؤثرة في عرض النقد	4-3
الاحتياطيات الأجنبية	5-4
الأسعار	7-5
أدوات السياسة النقدية	12-8
نافذة بيع العملة الأجنبية	9-8
التسهيلات القائمة	11-10
الاحتياطي الإلزامي	11-11
الحوالات والسندات	12-12
حوالات البنك المركزي العراقي	
الدين العام الداخلي	14-12

المقدمة

استمر البنك المركزي بدعم النشاطات الحقيقية للاقتصاد الكلي من خلال إقراض مشاريع القطاع الخاص عن طريق المصارف المتخصصة، انطلاقاً من رسالته في تبني سياسة نقدية كفوءة تنطلق من حقيقة أنّ الاستقرار العام للأسعار يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق نمو مستدام وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي وعاملاً رئيساً في توفير بيئة ملائمة للاستثمار على وفق خطة استراتيجية موحدة وشاملة تهدف إلى دعم وتحقيق الاستقرار المالي، وتفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، وتطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي، وتطوير رأس المال البشري وتفعيل تكامل العلاقات الداخلية والخارجية.

سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 نهاية عام 2017 نمواً ضئيلاً بلغت نسبته (0.6 %) الذي يُعزى إلى النمو الحاصل في الودائع الجارية، في حين سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 هو الآخر نمواً بنسبة (1.5 %) عن العام الماضي، ويعود ذلك إلى الأثر التوسعي لصافي ديون الحكومة وصافي الموجودات الأجنبية وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى، وسجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (0.1 %)، وسجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2017 ارتفاعاً مقداره (4.7) ترليون دينار وبنسبة (8.9 %) عن العام الماضي، ليبلغ (57.3) ترليون دينار مقارنة بـ (52.6) ترليون دينار نهاية عام 2016.

سجل معدل التضخم العام لعام 2017 (0.2 %)، وسجل معدل نمو التضخم الأساس (0.6 %).

حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي (نقد، وتعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2017، وسجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، وتعزيز حسابات المصارف واعتمادات مستندية) (42.2) مليار دولار توزعت على مبلغ (31.4) مليار دولار بيعت بصفة تعزيز رصيد، و (9.4) مليار دولار بيعت نقداً والكمية المتبقية (1.5) مليار دولار بصفة اعتمادات مستندية.

وانسجاماً مع توجهات السياسة النقدية استمر البنك المركزي باعتماد سعر فائدة السياسة النقدية (Policy-rate) البالغ (4 %)، وأسعار الفائدة على النوافذ الاستثمارية للإيداعات القائمة بنسبة (0.50 %)، (0.75 %)، (1 %)، لمدة (7) أيام، (14) يوماً و (30) يوماً على التوالي.

استمر البنك المركزي العراقي باعتماد نسبة الاحتياطي الإلزامي البالغة (15 %) للدينار العراقي والدولار الأمريكي على الودائع الجارية ونسبة (10 %) على ودائع التوفير والثابتة، سواء كانت حكومية أم ودائع القطاع الخاص، على أن يحتفظ بها كاملة لدى هذا البنك مع السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد على (50 %) من الـ (15 %) من الاحتياطي الإلزامي بالدينار العراقي في شراء حوالات الخزينة استحقاق سنة.

وتم أيضاً طرح السندات الوطنية (الاسمية) الإصدارية الثانية بالدينار العراقي لتمويل عجز الموازنة بمبلغ (1) ترليون دينار وبفائدة (5 %) سنوياً تدفع على شكل كوبونات ولمدة سنتين.

في الوقت نفسه قدم البنك المركزي أكبر مبادرة إقراض في تاريخ العراق لتنشيط القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الائتمان من خلال دعم سيولة المصارف التجارية المختصة (الزراعي، والصناعي، وصندوق الإسكان) بمبلغ (5) ترليون دينار لتمكينها من تقديم القروض للصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الإسكانية والعقارية، وتخصيص مبلغ (1) ترليون دينار للمصارف الخاصة من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص العمل.

Introduction

The CBI continued supporting real activities of macroeconomics through lending private sector enterprises by specialized banks, launching of its message in adopting efficient monetary policy emerging from the fact that general stability of prices represent a substantial condition to achieve sustained growth, a pivot element in macroeconomics, and a main factor in providing proper investment environment according to a unified, strategic & comprehensive plan aiming at supporting & achieving financial stability, activating banking & financial institutions sector, developing organizational & regulatory structure, developing human capital, and activate integration of internal & external relations.

Money supply (M1) recorded a slight growth of (0.6%) in 2017 attributed to the growth in current deposits, while money supply (M2) recorded a growth of (1.5%) of the last year due to the expansion effect of net government debts, net foreign assets, private sector debts, and other sectors` debts. Monetary stability coefficient recorded (0.1%), while foreign reserves balance recorded a rise of (ID 4.7 tr) at end of 2017 at a ratio of (8.9%) of the last year to reach (ID 57.3 tr) compared to (ID 52.6 tr) at end of 2016.

Overall inflation recorded an average of (0.2%) in 2017 and core inflation recorded (0.6%).

Official exchange rate of Iraqi Dinar against USD through buying & selling foreign currency window kept its value at (ID 1190) per USD (cash, enhance banks` balances abroad) in 2017. The amounts sold of USD through buying & selling foreign currency window at the CBI recorded (USD 42.2 bn) (cash, enhance banks` balances, and L/Cs), distributed to (USD 31.4 bn) sold as to enhance balances, (USD (9.4 bn) sold in cash, and the rest of the amount (USD 1.5 bn) sold for L/Cs purposes.

In line with monetary policy trends, CBI continued adopting monetary policy rate of (4 %) and interest rates on investment windows of outstanding deposits at a rate of (0.50 %), (0.75 %), and (1 %) for 7 days, 14 days, and 30 days respectively.

The CBI continued adopting the reserve requirements of (15 %) for the ID & USD on current deposits, and (10 %) on saving & fixed deposits for both private & state-owned sectors, to be kept with this bank. Also allowing all the licensed banks to invest at an amount not exceeding (50 %)

of the (15 %) of reserve requirement in ID in purchasing (1 year maturity treasury bills).

National Bonds (nominal) – second issuance were also issued in ID to finance budget deficit with an amount of (ID 1 tr) with an annual interest of (5 %) paid in coupons for 2 years.

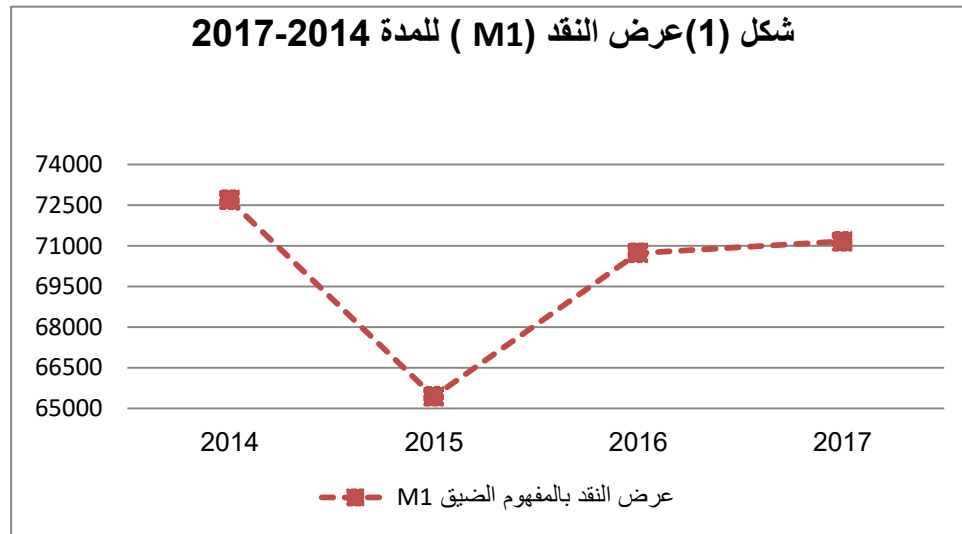
At the same time the CBI introduced the largest lending initiative in Iraq`s history to activate real economic sectors, achieve economic development, expand credit scope through supporting specialized commercial banks (agricultural, industrial, and Housing Fund) with an amount of (ID 5 tr) enabling them to provide loans to Industrialists & agriculturalists in addition to providing housing & real-estate loans. The CBI also allocated (ID 1 tr) for private banks in order to expand domestic production base, mobilize the economy cycle, and create job opportunities.

تطورات عرض النقد**أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)**

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.6 %) نهاية عام 2017 مقارنة بالعام الماضي، ليصل إلى (71.2) ترليون دينار مقابل (70.7) ترليون دينار عام 2016 على النحو المبين في جدول (1)، مشكلاً ما نسبته (31.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ارتفاع عرض النقد إلى نمو الودائع الجارية بنسبة (7.5 %) قياساً بالعام الماضي لتسجل (30.8) ترليون دينار ولتشكل مانسبته (43.3 %) من عرض النقد (M1) مقابل (40.5 %) لعام 2016، وسجلت العملة خارج البنوك انخفاضاً بنسبة (4.1 - %) لتبلغ (40.3) ترليون دينار مقابل (42.1) ترليون دينار لعام 2016 وهذا مؤشر جيد يدل على سحب النقد لصالح الايداعات لدى المصارف ، وتشكل ما نسبته (56.7 %) مقابل (59.5 %) لعام 2016 من عرض النقد (M1).

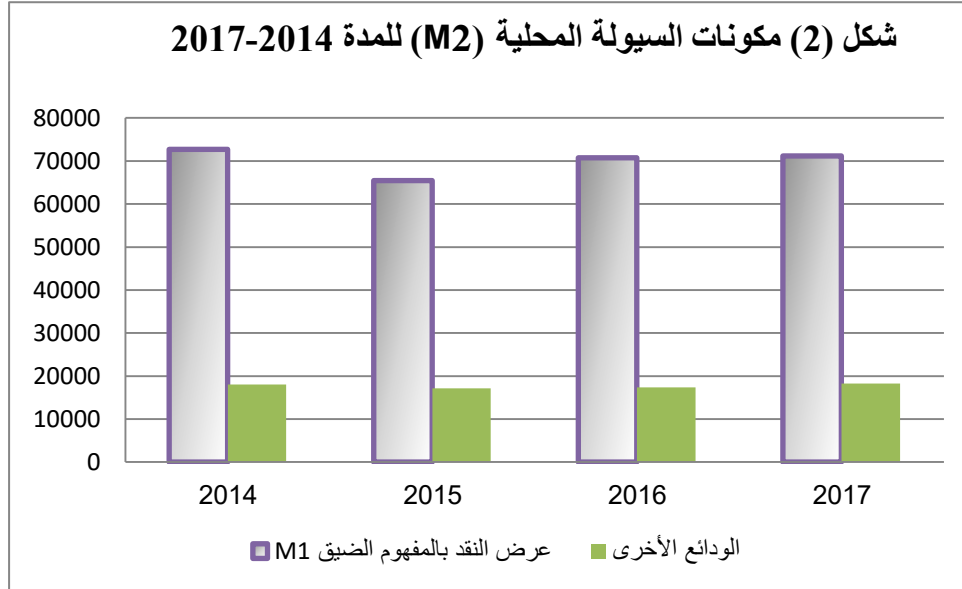
جدول (1)**عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) للمدة (2017-2014)**

المكونات	Dec.2014	Dec.2015	Dec.2016	Dec.2017
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	72692	65435	70733	71162
معدل النمو %	(1.5)	(10)	8.1	0.6



ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2017 ارتفاعاً بنسبة (1.5 %) عن العام الماضي ليصل إلى (89.4) ترليون دينار مقارنة بمستواه البالغ (88.1) ترليون دينار نهاية عام 2016، مشكلاً نسبة (39.6 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.



وتعود الزيادة في السيولة المحلية (M2) إلى نمو مكوناتها الأساسية: عرض النقد (M1) بنسبة (0.6 %) ليصل إلى (71.2) ترليون دينار مقارنة بـ (70.7) ترليون دينار عام 2016، والودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (5.4 %) لتسجل (18.3) ترليون دينار عام 2017 مقابل (17.3) ترليون دينار عام 2016، على النحو المبين في جدول (2).

مكونات السيولة المحلية (M2) للمدة 2017-2014

مليار دينار

المكونات	Dec.2017	Dec.2016	Dec.2015	Dec.2014
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	71162	70733	65435	72692
معدل النمو %	0.6	8.1	(10)	(1.5)
الودائع الأخرى	18279	17349	17160	18036
معدل النمو %	5.4	1.1	(4.9)	30.2
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	89441	88082	82595	90728
معدل النمو %	1.5	6.6	(9)	3.5

العوامل المؤثرة في عرض النقد

كان للعوامل الخارجية دور في زيادة عرض النقد خلال عام 2017 على النحو المبين في جدول (3)، إذ ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (64203) مليار دينار نهاية عام 2016 إلى (68334) مليار دينار نهاية عام 2017، أي بنسبة زيادة (6.4 %)، وقد تحققت هذه الزيادة من ارتفاع معدل سعر برميل النفط خلال هذا العام بنسبة (36.9 %) ليبلغ (49.3) دولار للبرميل الواحد مقابل (36) دولار للبرميل الواحد في العام الماضي.

أما العامل التوسعي الآخر فهو الزيادة الحاصلة في صافي الديون الحكومية بمقدار (2087) مليار دينار وكانت هذه الزيادة هي حصيلة زيادة الديون الحكومية بمقدار (2919) مليار دينار، أي بنسبة (7.2 %) وكذلك زيادة الودائع الحكومية بمقدار (832) مليار دينار، أي بنسبة (3 %). وجاء الأثر التوسعي لديون القطاع الخاص والقطاعات الأخر بمقدار (1193) مليار دينار وبنسبة (4.5 %) لتسجل (27810) مليار دينار نهاية عام 2017 مقابل (26617) مليار دينار نهاية عام 2016، في حين شكّلت كُلاً من فقرة صافي الموجودات الأجنبية وصافي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخر ما نسبته (55.7 %)، (28.2 %) و(16.1 %) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية البالغة (7411) مليار دينار.

ويظهر الأثر الانكماشى على عرض النقد من خلال فقرة الودائع الأخرى التي سجّلت ارتفاعاً بنسبة (5.4 %) لتسجل (18133) مليار دينار نهاية عام 2017 مقابل (17209) مليار دينار نهاية عام 2016، وفقرة الموازنة التي سجّلت انخفاضاً بمقدار (6058) مليار دينار، أي بنسبة (38 %) في حين شكّلت كلتا الفقرتين ما نسبته (13.2 %) و (86.8 %) على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغ (6982) مليار دينار.

جدول (3)

عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2016-2017

(مليار دينار)

نسبة النمو %	مقدار التغير عن العام الماضي	Dec.2017	Dec. 2016	
6.4	4131	68334	64203	صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك المركزي + المصارف)
4.5	1193	27810	26617	ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
7.2	2919	43707	40788	الديون الحكومية
6.3	8243	139851	131608	مجموع الموجودات
0.6	429	71162	70733	عرض النقد
(4.1)	(1732)	40343	42075	العملة خارج البنوك
7.5	2160	30818	28658	الودائع الجارية
5.4	924	18133	17209	*الودائع الأخرى
3.0	832	28548	27716	الودائع الحكومية
38.0	(6058)	(22008)	(15950)	فقرة الموازنة
12.8	7814	68689	60875	مجموع المطلوبات غير النقدية
6.3	8243	139851	131608	مجموع المطلوبات

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

وفقاً للبيانات الإحصائية سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2017 ارتفاعاً مقداره (4.7) ترليون دينار وبنسبة (8.9 %) عن العام الماضي، ليلغ (57.3) ترليون دينار مقارنة بـ (52.6) ترليون دينار نهاية عام 2016، مشكلاً نسبة (25.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزى هذه الارتفاع إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الخارج.

يُلاحظ من الجدول (4) ارتفاع رصيد الاستثمارات (في البنوك الأجنبية وبنك نيويورك) بمقدار (4.8) ترليون دينار وبنسبة (10.4 %) عن عام 2016 ليصل إلى (51.2) ترليون دينار نهاية عام 2017 مقابل (46.3) ترليون دينار نهاية عام 2016، في حين سجل رصيد النقد الأجنبي الموجود في خزائن هذا البنك انخفاضاً بلغت نسبته (25.4 - %) ليلغ (1.7) ترليون دينار مقابل

* لا تتضمن ودائع صناديق البريد.

(2.3) ترليون دينار للعام السابق، أمّا رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج فقد بلغ ما يقرب من (4.4) ترليونات دينار مقابل (4) ترليون دينار نهاية عام 2016.

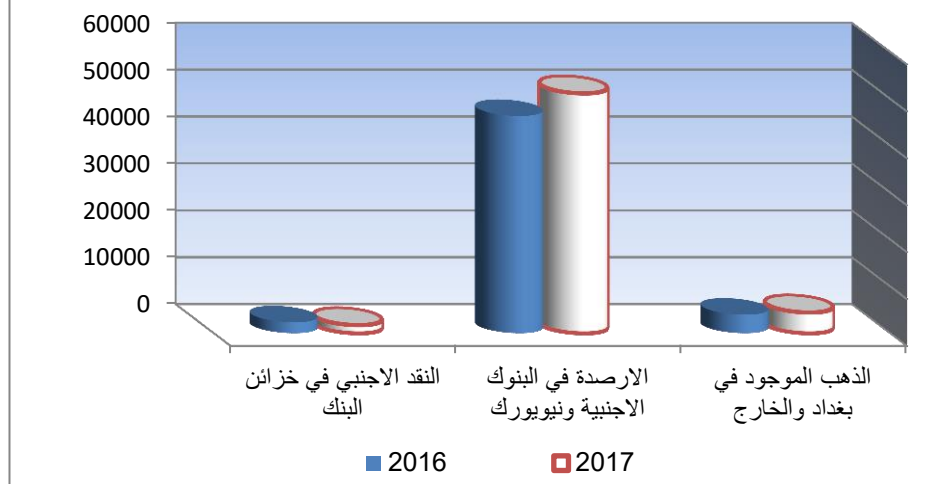
جدول (4)

المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2016 - 2017

مليار دينار

البند	2016	2017
النقد الأجنبي في خزائن البنك	2327	1736
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	46334	51157
الذهب الموجود في بغداد والخارج	3957	4433
الاحتياطيات الأجنبية	52618	57326

شكل (3) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2016، 2017



الأسعار

شهدت الأسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار خلال هذا العام، إذ سجل معدل التضخم العام (0.2 %) مقابل (0.4 %) عام 2016، ومعدل التضخم الأساس بعد استبعاد العناصر غير الثابتة (0.6 %) مقابل (1.2 %) لعام 2016.

ويعود هذا الاستقرار بالدرجة الأساس إلى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي باعتماد آليات جديدة أفصحت عن أبعاد متعددة الأهداف والمهام استجابة للتحديات التي يشهدها الاقتصاد العراقي، التي يأتي في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي انعكس في تحقيق معدلات تضخم مقبولة.

أولاً: * اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق 2016 - 2017

أظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام بصفته مؤشراً للتضخم ارتفاعاً ضئيلاً في معدل نموه ليبلغ (0.2 %) قياساً بالعام الماضي، ليسجل (104.3) نقطة عام 2017 مقابل (104.1) نقطة عام 2016، في حين سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد، أي الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستبعداً المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة (الخضر والفواكه) (105.1) نقطة عام 2017 مقابل (104.5) نقطة عام 2016 مسجلاً نسبة زيادة بلغت (0.6 %).

ثانياً: اتجاهات أسعار مكونات السلة السلعية

تباينت معدلات التضخم بين المجاميع السلعية الداخلة ضمن سلة المستهلك، إذ سجلت مجموعة التعليم أعلى معدل تضخم لتبلغ (19.9 %) ويعود ذلك إلى ارتفاع أجور التعليم الخاص إذ إنَّ السعر يصبح هو العامل الأساس للمنافسة، تليها مجموعة (السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز) لتسجل معدل تضخم بلغ (2.5 %) ويعزى ذلك إلى استمرار زيادة الطلب على الوحدات السكنية المعروضة للإيجار مقابل المعروض منها وإلى ارتفاع سعر الامبير للمولد الأهلي (التجاري) والذي لا يزال يُشكل عبئاً إضافياً يتحمله المستهلك، إلى جانب ارتفاع تسعيرة الكهرباء على المحال التجارية، في حين سجلت مجموعتا (السلع والخدمات المتنوعة والصحة) معدلات تضخم بلغت (1.5 % و 1 %) على التوالي.

وبالمقابل سجلت مجموعة (الترفيه والثقافة) أعلى معدل انخفاض بلغت نسبته (4.5 - %) ويعود ذلك إلى تعدد البدائل أمام متخذي القرار من (المستهلكين) نتيجة لزيادة عدد شركات السياحة والسفر في العراق عموماً، تليها مجموعة (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) بنسبة (2.1 - %) نتيجة لانخفاض في أسعار الأسماك بنسبة (15.3 - %) واللحوم بنسبة (1.4 - %)، واللبن والجبن والبيض بنسبة (1 - %)، والأغذية بنسبة (2.2 - %)، تليها مجموعة (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) بنسبة (1.8 - %) وذلك بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار الأثاث والتجهيزات بنسبة (2.5 - %) والأجهزة المنزلية بنسبة (1.4 - %) وسجلت مجموعة (الاتصال) انخفاضاً بنسبة (1.1 - %) والذي يُعزى إلى توافر أجهزة الموبايل الصيني (الهواوي) بأسعار رخيصة، إلى جانب توافر البدائل بخطوط شبكة الإنترنت لدى أصحاب مكاتب خدمات الإنترنت، وسجلت مجموعة المطاعم انخفاضاً ضئيلاً بنسبة (0.3 - %) والذي يُعزى بالدرجة الأساس إلى انخفاض أسعار اللحوم والأسماك.

* لا يتضمن التقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمحافظة (نينوى، والأنبار) لعدم إمكانية جمع الأسعار منها وذلك بسبب الأوضاع الأمنية فيها.

في حين حافظت كُلاً من أسعار مجموعة الملابس والأحذية ومجموعة النقل على مستوياتها المسجلة في العام الماضي، على النحو المبين في جدول (5).

جدول (5)

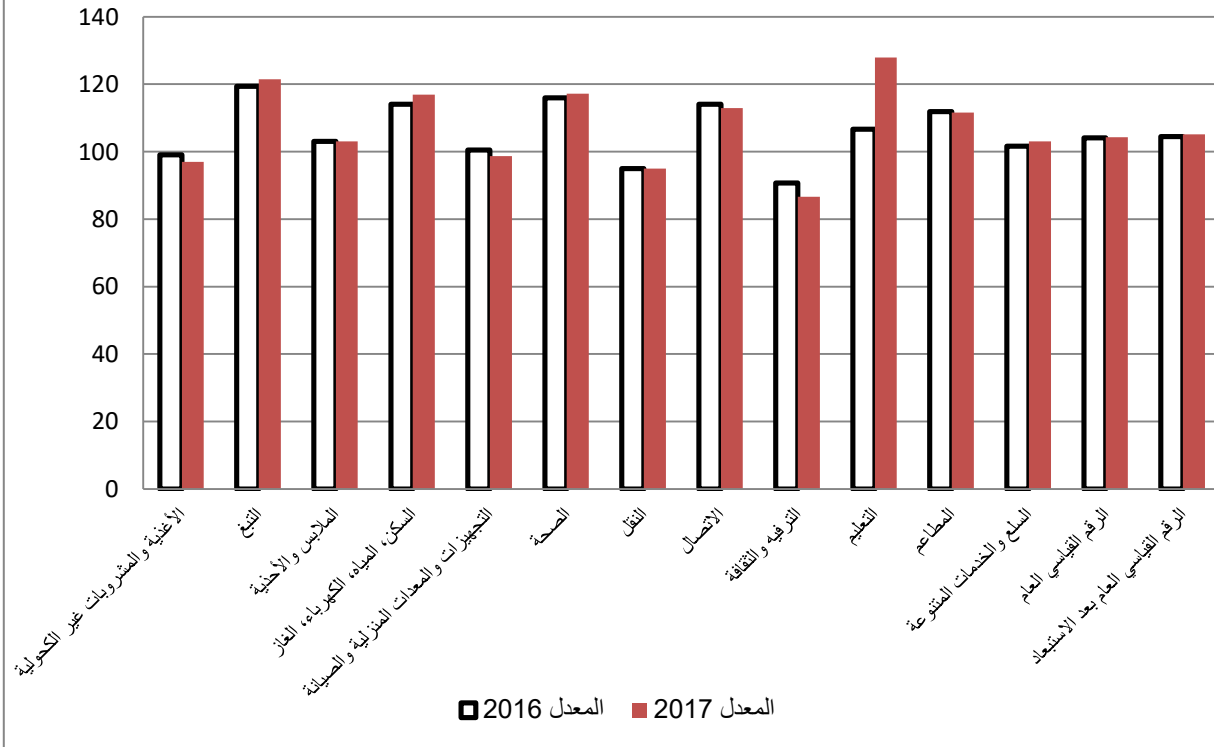
معدل النمو للرقم القياسي لأسعار المستهلك لعامي 2016-2017

سنة الأساس 2012 = (100)

الفقرات	الوزن 2017	المعدل 2016	المعدل 2017	معدل النمو %
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	29.605	99.1	97.0	-2.1
التبغ	0.615	119.4	121.5	1.8
الملابس والأحذية	6.472	103.1	103.1	0.0
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	25.359	114.1	116.9	2.5
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.524	100.5	98.7	-1.8
الصحة	4.142	116.0	117.2	1.0
النقل	15.185	95.0	95.0	0.0
الاتصال	3.109	114.1	112.9	-1.1
الترفيه والثقافة	1.998	90.7	86.6	-4.5
التعليم	0.922	106.7	127.9	19.9
المطاعم	1.527	111.9	111.6	-0.3
السلع والخدمات المتنوعة	4.542	101.6	103.1	1.5
الرقم القياسي العام	100	104.1	104.3	0.2
الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	100	104.5	105.1	0.6

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء

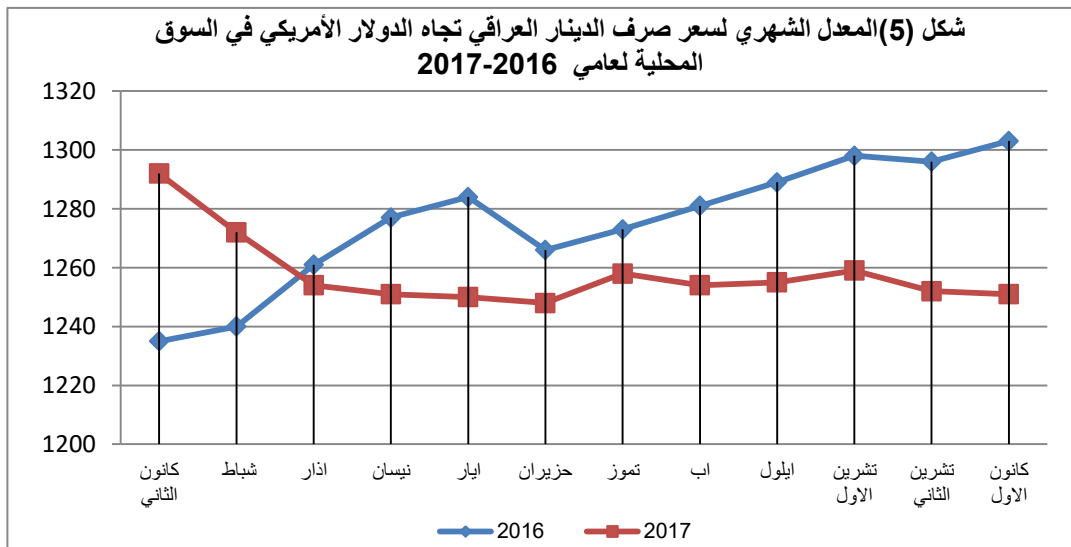
شكل (4) اتجاهات معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعامي (2016-2017)



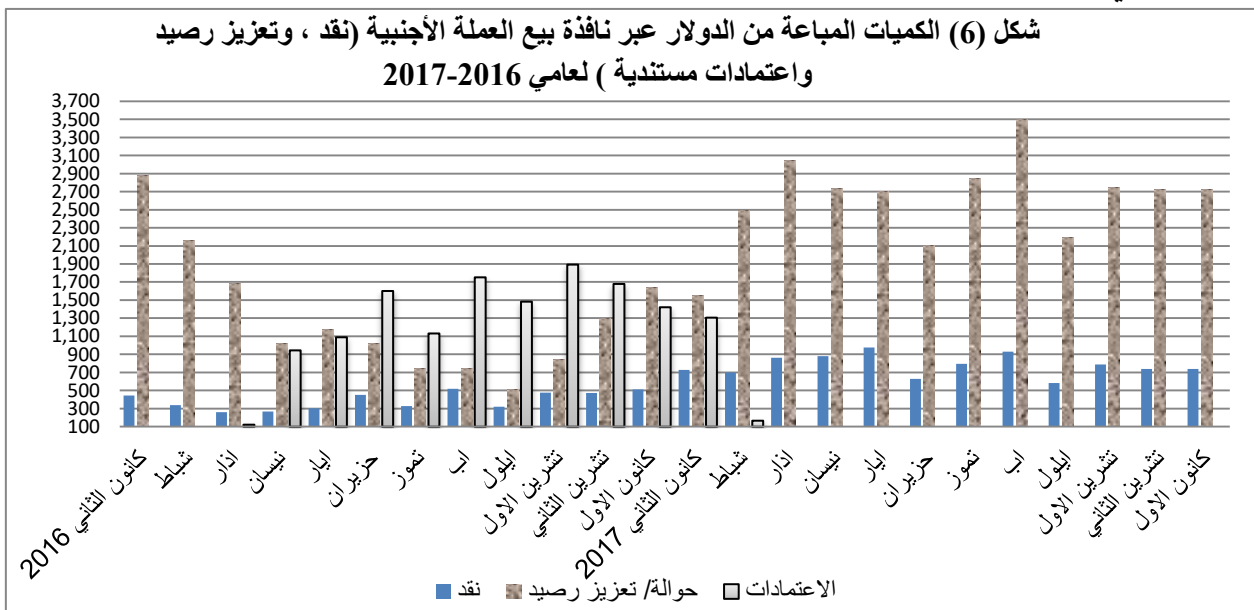
أدوات السياسة النقديةنافذة بيع العملة الأجنبية

إتخذ البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة الأجنبية وسيلة لضمان واستقرار سعر صرف الدينار وأعطى للمصارف الحكومية دوراً أكبر في بيع وشراء الدولار وتدقيق مصادر الأموال المستخدمة لأغراض شراء الدولار من نافذة بيع العملة الأجنبية. ووضع البنك المركزي أيضاً عدد من المعايير الأساسية في تنفيذ عمليات بيع الدولار للمصارف وشركات الصرافة والتحويل المالي كافة يتضمن مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق نتائج تقييم البنك المركزي لأداء مسؤولي الامتثال ووحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر، فضلاً عن إلزام المصارف وشركات التحويل المالي بتقديم كشف تفصيلي يبين أوجه الصرف الأسبوعي من البيع النقدي وتحديد الغرض من الصرف والتأكد من عدم وجود تشابه في الأسماء وجميع المعلومات المطلوبة من متطلبات الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن (إعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقها عن طريق التعرف على هوية العميل وأوضاعه القانونية ونشاطاته، وحصر التعامل بالمصارف المستفيدة والمراسلة (في الخارج) المصنفة من إحدى وكالات التصنيف الدولية، ويتوجب على المصارف أيضاً التعاقد مع إحدى شركات التدقيق الدولية المعروفة لإجراء عمليات تقييم لمراكزهم المالية وجودة الموجودات الخاصة بهم، وأخيراً التزام المصارف بالمحافظة على ودائع الجمهور وتوفيرها عند الطلب، وإرسال كشوف بأسماء المستفيدين من شراء الدولار إلى البنك المركزي لإرسالها إلى كلٍّ من الهيئة العامة للضرائب والجمارك في الوقت المحدد.

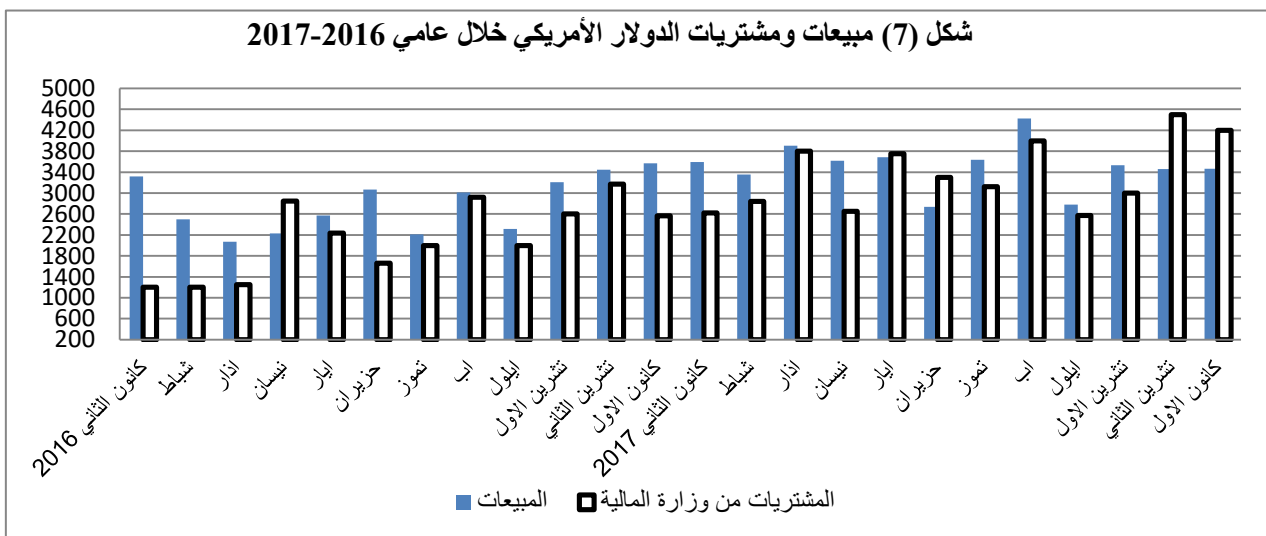
وحافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي (نقد، وتعزيز حسابات المصارف في الخارج) عام 2017، في حين بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1258) ديناراً لكل دولار أمريكي مقابل معدل (1275) ديناراً لكل دولار أمريكي عام 2016 مسجلاً نسبة انخفاض بلغت (1.3%).



وسجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، وتعزيز حسابات المصارف واعتمادات مستندية) ارتفاعاً بنسبة (25.9 %) عن عام 2016، لتسجل (42.2) مليار دولار توزعت على مبلغ (31.4) مليار دولار بيعت بصفة تعزيز رصيد، و(9.4) مليار دولار بيعت نقداً والكمية المتبقية (1.5) مليار دولار اعتمادات مستندية، إذ شكلت كُلاً منها ما نسبته (74.3 %)، (22.2 %)، (3.5 %) على التوالي من إجمالي الكميات المباعة، في حين سجلت مبيعات الدولار الأمريكي خلال عام 2016 مبلغ (33.5) مليار دولار منها (15.7) مليار دولار بيعت حوالة/ تعزيز رصيد، و(13.1) مليار دولار اعتمادات مستندية و(4.7) مليارات دولار بيعت نقداً، شكلت كُلاً منهما (46.9 %)، (39.1 %)، (14.0 %) على التوالي من إجمالي المبيعات.



أما فيما يخص مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (57.3 %) لتبلغ (40.4) مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة بـ(25.7) مليار دولار عام 2016.



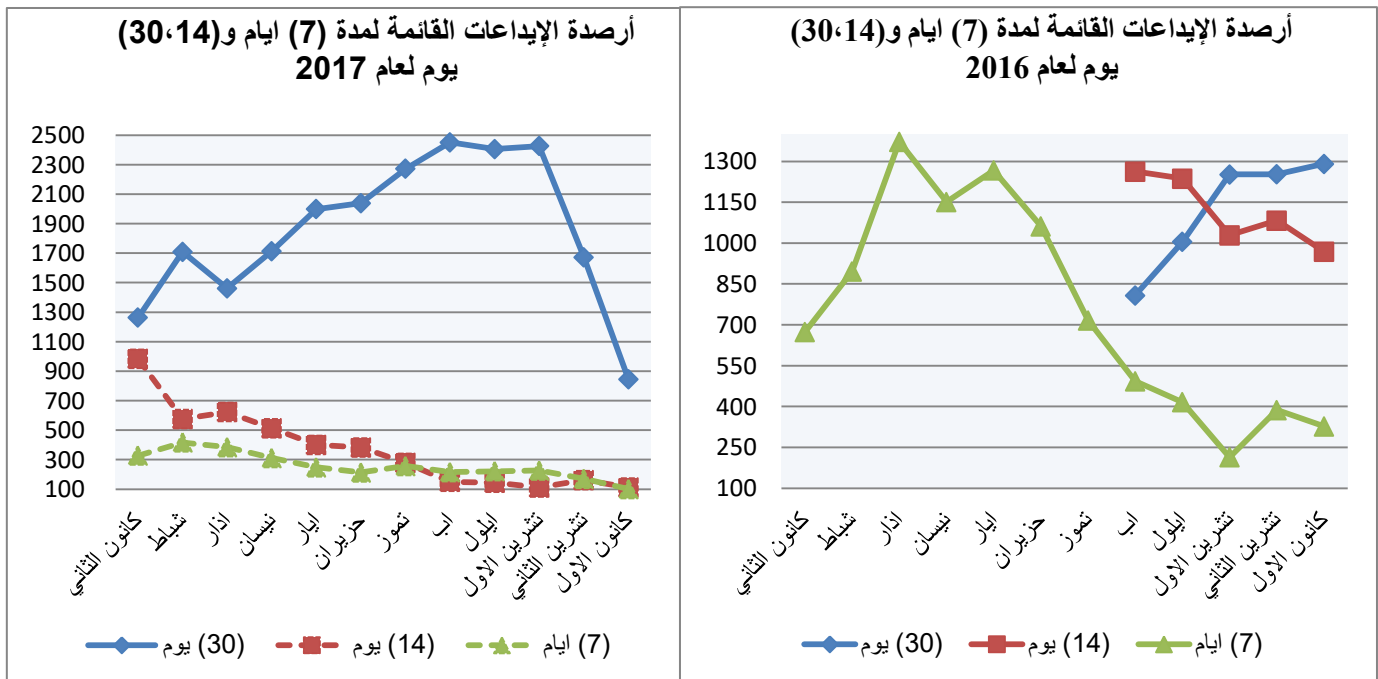
- التسهيلات القائمة

واصل البنك المركزي في عام 2017 استخدام أدوات سياسته النقدية، بوصفها نافذة الاستثمار بالدينار العراقي، فضلاً عن الاستمرار باعتماد سعر الفائدة سعر السياسة النقدية (Policy-rate) البالغ (4 %) سنوياً، واستمر العمل أيضاً بحالات البنك المركزي العراقي ليصبح سعر الفائدة المقدم من قبل المصارف بحسب العرض والطلب وذلك لأغراض شفافية المزاد مع استمرار العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) أيام و(14)، (30) يوماً وبسعر فائدة (0.50 %)، (0.75 %)، (1 %) على التوالي سنوياً.

• تسهيلات الإيداعات القائمة

انخفضت أرصدة الودائع لآجل (7) أيام بالدينار العراقي للمصارف الأهلية والحكومية بنسبة ملحوظة بلغت (69.1 - %) لتسجل (101) مليار دينار نهاية عام 2017 مقارنة بـ(327) مليار دينار نهاية عام 2016، وكذلك أرصدة الودائع بالدينار العراقي لمدة (14) و(30) يوماً فقد انخفضت بنسبة (88.4 - %) و(34.5 - %) على التوالي، لتسجل رصيداً بلغ (112) و(845) مليار دينار على التوالي، ويعزى ذلك إلى إيقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، والرشيد، والمصرف العراقي للتجارة، والصناعي، والزراعي التعاوني والعقاري) في الأدوات أعلاه بموجب قرار مجلس الادارة المرقم (139) في 2017/11/7.

شكل (8) تسهيلات الإيداعات القائمة لمدة (7) أيام و(14،30) يوم لعامي 2016-2017



تسهيلات الإقراض القائمة

أما تسهيلات الإقراض القائمة فقد واصل البنك عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية، ووفقاً لما يأتي:-

- الائتمان الأولي 6 % سنوياً.
- الائتمان الثانوي 7 % سنوياً.
- قرض الملجأ الأخير 7.5 % سنوياً.
- ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات حتى اليوم.
- **الاحتياطي الإلزامي**

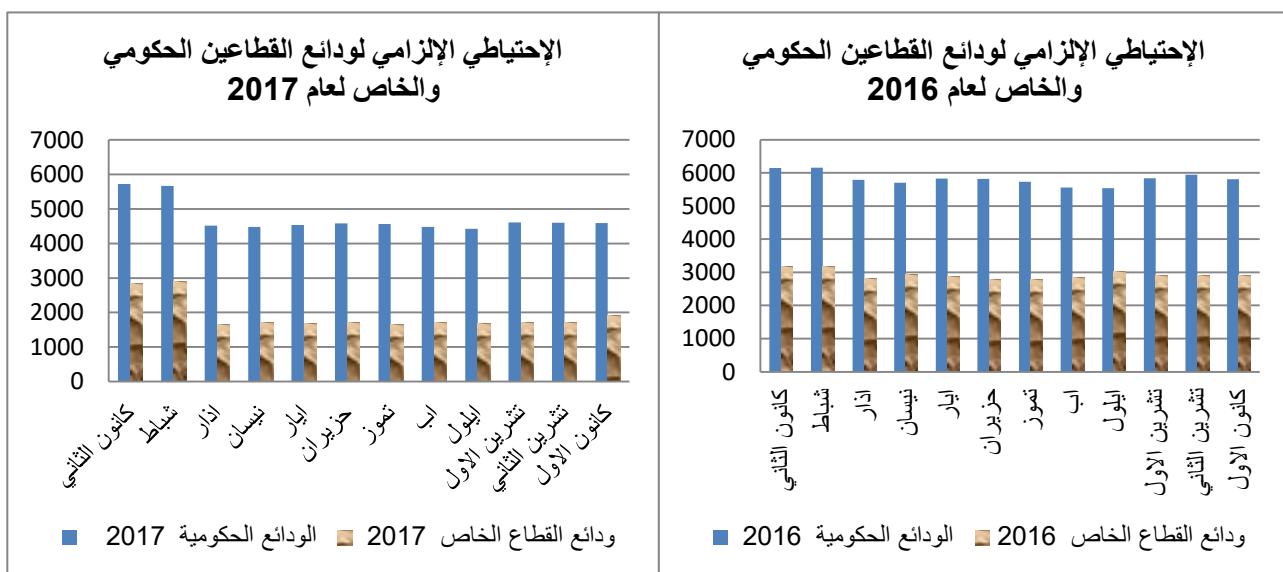
انسجماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في إسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة، تم تعديل نسب الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية بنسبة (15 %) و (10 %) على ودائع التوفير (الادخار) والثابتة بالدينار والدولار بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم (6) في 2017/1/24، وتم الاستمرار أيضاً بإطلاق نسبة (5 %) من نسب الاحتياطي الإلزامي البالغ (15 %) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة لغرض:-

- مواجهة سحبات زبائنهم.

- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لا تواجه مشاكل سيولة.

وانخفض الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية نهاية عام 2017 ليسجل (4.6) ترليون دينار مقابل (5.8) ترليون دينار عام 2016، أي بنسبة انخفاض (20.9 %)، فضلاً عن انخفاض الاحتياطي الإلزامي على ودائع القطاع الخاص ليسجل (1.9) ترليون دينار مقارنة مع (2.9) ترليون دينار في عام 2016 مسجلاً نسبة انخفاض (34 %).

شكل (9) الاحتياطي الإلزامي لودائع القطاعين (الحكومي والخاص) لعامي 2016-2017



الحوالات والسندات**-حوالات البنك المركزي**

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي والهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة عن طريق تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في إدارته السيولة العامة استمر العمل بمزاد حوالات استحقاق (91) و(182) يوماً، وفيما يأتي أهم المزايدات التي أُقيمت في هذا العام:

- أقام البنك المركزي (6) مزادات لأجل (91) يوماً بمبلغ (100) مليار للإصدارية الواحدة، إذ بلغ المباع الفعلي (195) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (1.5 %)، وبلغ المبلغ المسدّد لعام 2017 (50) مليار دينار.
- أقام البنك المركزي (9) مزادات لأجل (182) يوماً بمبلغ (200) مليار دينار للإصدارية الواحدة، إذ بلغ اجمالي المباع الفعلي (735) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5 %)، في حين بلغ المسدّد (195) مليار دينار لعام 2017.

الدين العام الداخلي

سجّل الدين العام الداخلي نهاية عام 2017 ارتفاعاً طفيفاً بمقدار (0.3) ترليون دينار ليلبلغ (47.7) ترليون دينار مقابل (47.4) ترليون دينار عام 2016، جدول رقم (6)، مشكلاً نسبة (21.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وفيما يأتي تحليل فقرات الدين العام الداخلي لعام 2017:-.

حوالات وزارة المالية لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، دعاوى الملكية، تغطية عجز الموازنة العامة الاتحادية واستكمال بناء قدرات التسليح لوزارة الدفاع:

أولاً: حوالات وزارة المالية عبر المزاد

- واصلت وزارة المالية إقامة مزاداتها باستخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD لأجل (364) يوماً وبسعر قطع متعدد، إذ أقامت الوزارة خلال عام 2017:
- (11) مزاداً بأجل (364) يوماً، بلغ المباع الفعلي منها (2.4) ترليون دينار وبمعدلات أسعار خصم مختلفة، وعلى النحو الآتي:
- مزاد واحد بمبلغ إصدارية (100) مليار دينار، وبسعر فائدة (5 %).
- (7) مزادات بمبلغ (200) مليار للإصدارية الواحدة، وبمعدل سعر فائدة راوح بين (4 %) و(5 %).
- (3) مزادات بمبلغ إصدارية (400) مليار دينار للإصدارية الواحدة، وبمعدل سعر فائدة راوح بين (3.9 %) و (4 %).
- بلغ مجموع المسدد من الحوالات المصدرة عام 2016 والمستحقة السداد عام 2017 (2.6) ترليون دينار.

ثانياً: حوالات وزارة المالية خارج المزا

- تم تسديد جزء من رصيد حوالة الخزينة (حوالات الاحتياطي الإلزامي) القائم في نهاية عام 2016 والبالغ (4261.1) مليار دينار بمقدار (107.4) مليار دينار من قبل مصارف (الاستثمار، وبغداد، والخليج، والإقليم التجاري، والتنمية، والمصرف التجاري)، وبذلك يصبح رصيد مبالغ إصدارات حوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) لعام 2017 (4153) مليار دينار.
- لم يتم إصدار حوالات مخصصة في السوق الثانوي خلال عام 2017، وبهذا لم يطرأ أي تغيير على رصيد الحوالات المخصصة (من قبل البنك المركزي ومصرف الرافدين) والبالغة (16.7) ترليون دينار.

ثالثاً: - القروض

- استقرت فقرة القروض خلال عام 2017، وعلى النحو الآتي:
1. قرض المصرف العراقي للتجارة البالغ (2.3) ترليون دينار عامي 2016 و 2017 والذي تم تقييمه بسعر صرف (1166) دينار لكل دولار أمريكي عام 2015.
 2. قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب مجلس الوزراء رقم (314) لعام 2014 ما مقداره (702.6) مليار دينار.
 3. قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع روتب منتسبها للمدة (2010 - 2014) والبالغ (9.8) ترليون دينار.

رابعاً: - السندات

- بلغ مجموع مبالغ السندات المباعة (السندات الوطنية، وسندات مستحقات الفلاحين) (2.7) ترليون دينار.

خامساً: - اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي

- بلغ رصيد الدين المتبقي بذمة وزارة المالية لصالح البنك المركزي (2.2) ترليون دينار بضمنه دفع جزء من الدين المستحق الدفع في تموز / 2017 استناداً إلى اتفاقية إعادة جدولة الترتيبات المصرفية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي في 2016/7/18.

جدول (6)

تطورات الدين العام الداخلي لعامي 2016، 2017

مليار دينار

التفاصيل	رصيد الدين القائم نهاية عام 2016	رصيد الدين القائم نهاية عام 2017
مزادات حوالات الخزينة (364) يوم	2608.1	2446.5
الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية	2355.5	2155.5
حوالات وزارة المالية خارج المزاد	27823.5	27516.1
- حوالات خزينة استحقاق (364) يوم خارج المزاد	6837.0	6637.0
- حوالات الاحتياطي الإلزامي	4261.1	4153.7
- الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي	16225.4	16225.4
- الحوالات المخصصة من مصرف الرافدين	500.0	500.0
السندات	1696.9	2682.4
- التسليم الآجل	14.5	-
- السندات الوطنية	729.2	1729.2
- سندات الفلاحين	953.2	953.2
المجموع الكلي للقروض	12878.2	12878.2
- قرض المصرف العراقي للتجارة	2332.0	2332.0
- قرض مشاريع المديريات الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014	702.6	702.6
- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014	9843.6	9843.6
المجموع الكلي للدين	47362.2	47678.7